

بدء التفاوض لاستقدام خادم «بلاك بيرى» تجنباً للخرق الأمني

حملة لاحتواء مخاطر الإنترنت التجاري غير الشرعي

هذه الحملة ستنتقل قريباً جداً، بعدما تبين للجهات المعنية أن مثل هذه التجاوزات قد تشكل ثغرات أمنية خطيرة يمكن لأعداء لبنان استخدامها للإضرار بمصالحه، بعدما ثبت انكشاف خدمات الهاتفين الخليوي والثابت لصالح أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية على هذا الصعيد. لكنه أشار إلى أن جهداً كهذا يتطلب خطة كبيرة من الهيئة المنظمة ووزارة الاتصالات والشرطة القضائية والأجهزة الأمنية المعنية، نظراً إلى أن خدمات الإنترنت (النتمة ص ١٧)

حيدر الحسيني

أعلن رئيس «الهيئة المنظمة للاتصالات» بالإجابة، عماد حب الله، أن الهيئة ستطلق بالتعاون والتنسيق مع السلطات والأجهزة المختصة، حملة لملاحقة شبكات الإنترنت اللاسلكية والأرضية التجارية غير الشرعية، في الوقت الذي توقع في مصادرها متابعة لملف الاتصالات أن تشمل الحملة أيضاً بعض شبكات الخدمات الإعلامية الخاصة. وفي تصريح خاص بـ«المستقبل»، أوضح حب الله أن

بدء التفاوض لاستقدام خادم «بلاك بيرى» تجنباً للخرق الأمني

كان ذلك ضرورياً. ويحاول لبنان في هذه الخطوة الاستفادة من تجربة المملكة العربية السعودية مع شركة «RIM» الكندية المصنعة لجهاز «بلاك بيرى»، والتي وافقت أخيراً على تقديم حل للمملكة يقضي بمنح السلطات السعودية خادم تطبيقات لهذه الخدمة يُوضع داخل المملكة، بما يؤهل الأجهزة المختصة بمراقبة الشبكة وتدقيقها.

ويعني ذلك أن لبنان الذي لم يتقدم بطلب مماثل إلى الشركة الكندية حتى الآن، يعتزم تقديم طلب مماثل من خلال الرسالة التي كشف عنها حب الله، الذي قال إن لبنان ليس بصدد وقف خدمات «بلاك بيرى» في هذه المرحلة. وهذا ما أكدته أيضاً عجم، التي أعلنت أن عملية التفاوض مع الشركة انطلقت عملياً من أجل وضع خادم (Server) في لبنان، كما حصل مع دول أخرى، لكن الهيئة والجهات المعنية الأخرى لن تتخذ أي قرار عاجل في هذا الموضوع، وإنما بعد دراسة علمية وموضوعية وافية مبنية على معطيات دقيقة لكل جوانب الملف، تجارياً وقانونياً وفنياً، لا سيما أن مفاوضات الإمارات مع الشركة استمرت أكثر من سنة، مقابل بضعة أشهر في حالة السعودية.

«المجلس الوطني للإعلام»، في مكافحة إذاعات الـ«أف.أم» غير الشرعية، بسبب استعمالها ترددات راديوية غير مرخصة. وكانت جهود مكافحة هذه قد انطلقت أصلاً عندما سعت الهيئة المنظمة والأجهزة اللبنانية الأخرى إلى مكافحة أزمة التشويش التي عصفت بخدمة شركتي الاتصالات الخلوية «الفا» و«أم.تي.سي» وبعض المحطات الإذاعية وأجهزة اتصالات الطيران المدني، قبل أن انفجار فقاعة العمالة في هذا القطاع الحيوي. وفي سياق الإعداد لحملة مكافحة الإنترنت التجاري غير الشرعي لأسباب أمنية بالدرجة الأولى هذه المرة، أعدت الهيئة المنظمة توجيهات بهذا الخصوص لإطلاع شركات الإنترنت والبيانات عليها، ومن المقرر أن تعقد معهم اجتماعاً لمتابعة الملف قريباً جداً.

البلاك بيرى

وفي ملف خدمات «البلاك بيرى»، قال حب الله إن الهيئة المنظمة تُعد رسالةً للتخاطب مع الشركة، بالتعاون مع وزارة الاتصالات، تبين عدم قدرة الأجهزة اللبنانية المعنية بأمن المواطنين وسلامتهم والأمن القومي للبلد ككل، من الحصول على المعلومات كلما

(تتمة المنشور ص ١)

غير الشرعي غير الخاضع للرقابة والتدقيق تشكل نسبة لا يستهان بها من مجمل معدل الاستخدام في لبنان، الأمر الذي قد يعرض البلد لمخاطر أمنية من جهة، ويحرم خزينة الدولة من مداخيل مالية مهمة من جهة أخرى.

وتقول رئيس وحدة الإعلام وشؤون المستهلكين في الهيئة محاسن عجم إن قرار مكافحة ظاهرة الإنترنت التجاري غير الشرعي ليس جديداً، وإنما هو من صلب عمل الهيئة المعنية بتنظيم القطاع، وهي تنسق في هذا الصدد من كافة الوزارات والأجهزة المعنية في الدولة. غير أن نجاح هذه الجهود يبقى، برأيها، بحاجة إلى إجماع سياسي وأمني على أعلى المستويات.

وأكدت مصادر في الشرطة القضائية جهوزيتها لمواكبة الهيئة المنظمة في عملية مكافحة شبكات الإنترنت التجارية غير الشرعية، حيث سبق لمكتب مكافحة جرائم المعلوماتية وحماية الملكية الفكرية، التابع لقيادة الشرطة القضائية في المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي، أن أزرها في ضبط عدد من المراكز غير الشرعية لشبكات توزيع خدمات الإنترنت في بعض المناطق، فضلاً عن مؤازرتها، بالتنسيق مع